الابعاد الفكرية لأطروحة نهاية التاريخ والأنسان

م.د. رنا مولود شاكر

مركز الدراسات الاستراتيجية والدولية/ جامعة بغداد

المقدمة:

ان اطروحة نهاية التاريخ والانسان للمفكر الامريكي (فرانسيس فوكوياما)*، من النظريات السياسية التي احدثت صدى مهما على مستوى الفكر السياسي الغربي المعاصر، اذ نظر نحوها البعض من منظور ضيق وعدها مجرد نظرية تتعلق بانتصار الليبرالية وانتهاء الشيوعية، ومنها سينطلق الاعلان نحو انتهاء اي شكل من اشكال الايديولوجية، الا ان البعض الاخر عدها قراءة واقعية لما سيكون عليه مستقبل السياسية الدولية لما بعد الحرب الباردة، لاسيما احتواء الاطروحة على الكثير من الاشارات التي تبشر بحدوث متغيرات فكرية و سياسية واقتصادية عدة تشمل الجميع دون استثناء، واهم المتغيرات الملموسة على ارض الواقع لما بعد انتهاء الشيوعية وتفكك الاتحاد السوفيتي انتشار الديمقراطية الليبرالية، وعدها البديل التاريخي والحضاري لتطور الانسان والمجتمع على السواء في القرن الواحد والعشرين. ويري (فوكوياما) ان هذا التطور لن يشمل كل المجتمعات بنفس الوتيرة، وان تبنت قيم الديمقراطية الليبرالية ومبادئها، طالما توجد مجتمعات تقبع في ظلمة التاريخ لافتقارها لابسط مقومات التفكير العقلاني والمعرفي، والتي تضاعف من حجم مشكلاتها السياسية والاجتماعية بشكل متكرر، وغير قادرة على خلق منظومة من النتاجات الفكرية والعلمية المبتكرة تساعدها في الخروج من هذا الواقع، الذي يصاحبه دوما تفشي واستمرار النزاعات العرقية والطائفية والدينية، والنتيجة ستكون بقاءهم في ظل التاريخ ولا يمكنهم التقدم نحو الامام مقارنة بالمجتمعات العقلانية والمنتجة، مما يزيد من حجم الهوة فيما بين دول الشمال ذو التاريخ الكوني ودول الجنوب ذات النهايات التاريخية المبتورة.

لقد تعمد (فوكوياما) استخدام كلمة التاريخ للدلالة على مضمون افكار اطروحته، والتي فسرها وترجمها بعض المختصين في الدراسات السياسية خطأ، والاعتقاد انه استخدامها كان للاشارة ان الديمقراطية الليبرالية والراسمالية هما مرحلة النهاية لتطور التاريخ الانساني، لذلك عاجلا ام اجلا ستفرض على الجميع وان كانت بالقوة، في حين هو استخدمها للدلالة عن عمق معناها الفلسفي السياسي على غرار (هيغل)** لكن بأسلوب معاصر.

هذه الدراسة تمثل اعادة قراءة وتحليل لاطروحة نهاية التاريخ والانسان من منظور فكري وسياسي مختلف، لاسيما بعد سلسلة الاحداث التي عصفت بالعالم وغيرت وجه الخارطة السياسية له وانعكست بشكل مباشر على واقع العلاقات الدولية، والاطروحة سبق واشارت اليها وتنبأت بحدوثها.

فرضية الدراسة: هل أن اطروحة (فوكوياما) تعد نظرية سياسية معاصرة متكاملة الابعاد، واستطاعت عبر رؤيتها الفكرية اثبات ان الديمقراطية الليبرالية هي الحل النهائي لكل الازمات السياسية وعن طريقها يحل السلام لتصبح الغاية المنشودة للإنسانية، ام هي مجرد خطاب سياسي أيديولوجي بغلاف فكري وسياسي يروج للسياسة الامريكية وهيمنتها على العالم.

قُسِمت الدراسة على مبحثين:

المبحث الاول:- عقلانية الدولة القومية الطريق نحو التاريخ الكوني

المبحث الثاني: الجمود الفكري والعقائدي خطر يهدد الديمقراطية الليبرالية

المبحث الاول:- عقلانية الدولة القومية الطريق نحو التاريخ الكوني

ان الاسس التي قامت عليها اطروحة (فوكوياما) تستند على فكرة (نهاية التاريخ) اي التطور الاخير للمجتمعات المدنية، وعده نسقا فكريا للتطورات المتجددة للمجتمعات في عالم ما بعد الحرب الباردة، واشار ان التاريخ يمثل الراصد لحركة المجتمع وتطوره بشكل مترابط، ووضح ذلك بالقول" ان تطور التاريخ يأخذ اتجاهين الاول توسع العلوم الطبيعية والتكنولوجية التي تشكل اساس لكل عمليات التحديث الاقتصادي، والثاني هو النضال المستمر من اجل الاعتراف بحقوق الانسان والتي تتطلب وجود نظام سياسي يتقبل كونية هذه الحقوق"[١].

انطلق (فوكوياما) في تحليله للتاريخ من تاثره بالرؤية الفلسفية (لهيغل)، وتحديدا ما يخص الدولة القومية واعتبارها تجسيدا للسلطة السياسية وكل التجمعات السياسية والاخلاقية داخلها تقود في النهاية الى بلوغ التاريخ لذروته[٢]، و (هيغل) يرى ان عملية التطور التاريخي التي تحاكي اي مجتمع مرتبطة بقبول المواطنين وليس الافراد وهناك فرق بين كليهما، كما عد الدولة هي اعلى مراحل التطور السياسي للمجتمع المدني الحديث، من هذه النقطة ينطلق (فوكوياما) في اطروحته التركيز على الدولة القومية التي تتصف بالعدالة والحرية وفي ظلها يعيش المواطنين تحت حكم القانون، مما يسهم في تطور ثروتها وقوتها بما يسمح لها الانتقال نحو الدولة العالمية ذات التاريخ الكوني، وقدم لنا تقسيمه الثلاثي لمراحل التاريخ وعلاقته بطبيعة الدولة القومية وتطورها و كالآتي:-

المرحلة الاولى: مرحلة التاريخ الكوني وتضم الدول القومية التي وضعت اسس ثابتة للديمقراطية الليبرالية واستطاعت من تطبيقها بشكل متكامل، ويتمتع جميع مواطنيها بالحرية الكاملة والرفاهية الشخصية.

المرحلة الثانية: ما بعد التاريخ وتضم الدول القومية المستقلة التي انتقلت حديثا الى تبني الديمقراطية الليبرالية بعد تحررها من قيد الدولة الاستبدادية ذات التوجه الايديولوجي[٣].

المرحلة الثالثة: مرحلة الاستمرار في التاريخ وتضم الدول القومية التي لا زالت تتبنى توجهات ايديولوجية او دينية، والسلطة محتكرة بيد شخص واحد او فئة محددة، وتميل دوما نحو احتكار السلطة والسيطرة على المجتمع وتفكيره وحريته، لذا يطلق عليها الدولة المستبدة او الدكتاتورية.

وحدد (فوكوياما) طبيعة وشكل العلاقات التفاعلية فيما بين دول كل مرحلة مع بعضها البعض وما بين دول المراحل الثلاث، وهي تخضع للتغيير بشكل واضح تبعا لحالتها السياسية والاقتصادية و تطورهما، وبين ان العلاقات بين دول مرحلة التاريخ الكوني تكون واسعة وقائمة على اساس التعاون لاسيما الاقتصادي، اذ يعد الطابع المميز لكل عمليات التفاعل(٤)، اما علاقة الدول في مرحلة التاريخ الكوني مع الدول في مرحلة ما بعد التاريخ ستكون ذات شد وجذب بمعنى ان العلاقات فيما بينهم مرتبط بمدى قدرة الثانية في الحفاظ على موقعها الذي وصلت اليه، واثبات وجودها وسعيها الدائم للوصول الى مستوى الاولى اي (مرحلة التاريخ الكوني).

و دول ما بعد التاريخ وعلى الرغم من تبنيها للديمقراطية الليبرالية شكلا ومضمونا لكنها تعاني باستمرار حالة الانتقال ما بين المرحلتين، لعدم قدرتها على استيفاء شروط الانتقال للمرحلة الكونية بسبب ضعف جانب او اكثر فيما يتعلق بعملية التحديث، وغالبا تكون التوجهات السياسية التي تضعها السلطة الحاكمة المسبب الاول لهذا التذبذب، وتعد الصين من الدول التي اعتمدت التحديث وادخلت سلسلة كبيرة من "الاصلاحات الاقتصادية واعتمدت على الليبرالية الاقتصادية والياتها للنهوض بواقعها الاقتصادي والانفتاح نحو الخصخصة والسوق الحرة، الا ان توجهاتها السياسية لم تاخذ بشكل كامل بالليبرالية السياسية ولا الديمقراطية وتعدها بعض القوى السياسية ليست اولوية لنظام الحكم"(٥)، وهذا الوضع ينطبق على الكثير من الدول ابرزها الهند والبرازيل والارجنتين، والعلاقة ما بين مرحلة دول ما بعد التاريخ ستكون اغلبها قائمة على اساس التعاون الاقتصادي والتبادل الثقافي، وعقد المعاهدات والتحالفات السياسية والامنية التي تضمن استقرار المنطقة لاسيما تلك الدول التي ترتبط بحدود جغرافية مشتركة او مصالح اقتصادية متعددة.

اما دول مرحلة الاستمرار في التاريخ فأن العلاقات فيما بينهم قائمة على الصراع والاقتتال في اغلب الاحيان، فضلا عن نشوب النزاعات العرقية والقومية والدينية على المستوى الداخلي باستمرار، وبالنتيجة تكون سمة القوة والحرب لا الحوار والتعاون هي اساس العلاقات مع بعضهم البعض، وانعاكس ذلك وتاثيره على مستوى العلاقات الدولية، الامر الذي يؤثر سلبا على مجتمعات التاريخ الكوني ويهدد امنهم ومصالحهم واستقرارهم، مما يعيق مسيرة تقدمه نحو فضاءات اكثر تطورا.

والعلاقات بين دول التاريخ الكوني ودول الاستمرار في التاريخ تتسم بأنعدام الثقة في التعامل و تقتصر على جوانب محددة تعود بالنفع بالدرجة الاول للطرف الاول، واستمرار سياسية تعامل الاكثر

مدنية والاقوى هي السمة المميزة في عملية التفاعل فيما بينهم، اذ يشكل غياب التفكير العقلاني والواقعي لتوجهاتهم السياسية لدول مرحلة الاستمرار في التاريخ، وعدم امتلاكهم لادوات وعناصر فكرية وسياسية وتوظيفها في صالحهم احد اهم الاسباب التي تجعلهم غير مؤهلين للتفاعل مع دول مرحلة التاريخ الكوني على اساس التكافؤ والمساواة.

هذا الوضع سيفاقم حالة الاضطرابات والمشكلات السياسية والاقتصادية وتنعكس بشكل مباشر على مستوى العلاقات الدولية، ان حالة عدم النضج الفكري والسياسي للنخب السياسة والسلطة الحاكمة في تلك الدول دفعت (فوكوياما) للقول على الرغم ان "الولايات المتحدة الامريكية حققت انتصارها على الشيوعية ومساهمتها في تفكك الاتحاد السوفيتي ، الا انها ستواجه تحدي اكبر منه يتمثل ببروز دول مرحلة الاستمرار في التاريخ ذات الحكومات غير المستقرة التي تتميز بالدكتاتورية والقدرة على امتلاك اسلحة متطورة تكنولوجيا تزيد من حدة النزاعات والصراعات مما يؤدي الى زعزعة استقرار الامن الدولي" [٦].

هذا الامر سيؤثر بشكل مباشر على قوة ومكانة الولايات المتحدة الامريكية كونها تمثل القطب الاوحد في العالم، ووجد ان انهيار الشيوعية ادى الى تحويل العالم من بؤر محددة الصراع والفاعلين الدوليين اطراف معروفة توجهاتهم وغايتهم، الى فضاء اوسع لاتحده اي حدود جغرافية والفاعلين على مستوى العلاقات الدولية تعددوا وتنوعت غاياتهم واهدافهم، لاسيما بروز مجموعة من الدول اصبحت لديها "القدرة على امتلاك الاسلحة العسكرية المتطورة واسلحة الدمار الشامل بفعل انتشار التكنولوجيا العسكرية ومنافذ التسليح، على الرغم انها تتبنى ايديولوجية مغايرة للديمقراطية الليبرالية وتتصف بالسلطوية مما يجعلها تشكل خطرا على العالم لقدرتها على احداث خلل كبير في السلم والامن الدوليين"[٧].

كما ستشكل عقبة كبرى امام الولايات المتحدة الامريكية وتهدد مصالحها وطموحاتها في الهيمنة على العالم، لذا اكد على ضرورة التعامل معها بقوة وحزم لردعهم ودفعهم نحو تبني الديمقراطية الليبرالية اذ تمثل الحل النهائي لكل المشكلات الانسانية والسياسية والاقتصادية والاجتماعية، لكونها تتسم "بالعقلانية والقدرة على تحقيق المصالحة بين الاطراف المتنافسة والمتنازعة مما يخلق مجتمعا متجانسا يخلو من التميز على اساس العرق او القومية او الاثنية وتصبح هوية الجميع المواطنة لكونهم بشرا مما يولد شعورا بالاندماج الذي يشكل لاحقا نسقا عاما يدفعهم للانتقال نحو المجتمع العالمي"[٨]، هذه الفكرة شكلت المدخل الرئيس لاطروحة نهاية التاريخ والانسان (لفوكوياما) اذ بين ان الديمقراطية الليبرالية وحدها فقط تشكل الطريق نحو مستقبل التاريخ الانساني وتطوره على مختلف الصعد، لكن ذلك يتطلب وجود دولة قومية تحتكم بالمنطق العقلي ويكون اساس حكمها ووفقه تضع مصلحة مجتمعها ورفاهيته في مقدمة المصالح الاخرى. وبما ان دول مرحلة الاستمرار في التاريخ تفتقر كثيرا لهذا الامر، لاسيما الحرية السياسية التي تعاني من قيود شديدة تفرضها الدول الاستبدادية و الشمولية في هذه المرحلة، اذ تمثل " قدرة الفرد على

ممارسته للنشاط السياسي والتعبير عن سلوكه من دون فرض قيود او حدود عليها والتي من شأنها ان تعيق حركته السياسية وتمنعه من التحليق في الاجواء الرحبة لحريته وارادته الخاصة ومما يطمح اليه من تحقيق اهداف سياسية عامة"[٩].

ويعد غياب الحرية السياسية وتقييدها بشتى الوسائل هو عامل رئيس في منع ولادة مجتمع مدني متنور يدرك حقوقه ويتطلع نحو تحقيق طموحه في العبور الى مرحلة ما بعد التاريخ والمراحل المستقبلية التالية، وهذا الوضع يسري تماما حتى في الدول التي تتبنى الديمقراطية الليبرالية كنظام للحكم لكنها دولة ديمقراطية بلا ديمقراطيين. اذ تشكل القيود القانونية و السياسية التي تضعها على حريات مواطنيها لا تفرق عنها بشيء، ويرى (فوكوياما) ان الاعلان عن تبني الديمقراطية نظام للحكم امر غير كافي للقول انها تطبق الديمقراطية الليبرالية كما المجتمعات الغربية، وبيَّن ان هناك ثلاثة مرتكزات رئيسة يجب توفرها في اي نظام ديمقراطي وبدونها لايمكن عد حكمها نظاما يؤمن بالحقوق والحريات والمواطنة، وهذه المرتكزات هي" وجود دولة قومية فاعلة تتمتع بالهيبة اللازمة لحكم القانون يخضع الكل له من دون استثناء وتفعيل دور الرقابة والمحاسبة السياسية وتعد من اهم مسؤوليات الدولة امام مواطنيها واذ تتبعنا نشاة ودور هذه المرتكزات واهميتها لأي نظام ديمقراطي نفهم الحد الفاصل ما بين الصومال والدانمارك"[١٠]، ان وجود بعض هذه المرتكزات او اختفائها جميعا في اي نظام سياسي يدعي تبنيه للديمقراطية الليبرالية سيكون مآله في النهاية الانحدار سياسيا، بمعنى ان مؤسسات الدولة القائمة تصبح غير قادرة على التكيف مع التوجه الديمقراطي الذي تدعيه لانها بالاصل مؤسسات مشوهة وخضعت لفترات طويلة للحكم الشمولي.

والدعاية الاعلامية والسياسية التي تطلقها الدولة حول تطبيقها للديمقراطية حولتها لأنموذج مشوه فكريا وايديولوجيا اذ تدرك تماما انها لاتقترب بشيء من الديمقراطية وغارقة في الاستبداد وتقييد الحريات، وهذا النوع من الدول يشكل خطرا ليس على شعوبها وحسب، وانما على مسيرة الديمقراطية الليبرالية ومكانتها وانتشارها عالميا، ونتيجة لذلك قدم (فوكوياما) تصوره الفكري عن الكيفية التي يجب ان يتم التعامل بها مع هذه الدول والتي تضم اغلب دول مرحلة الاستمرار في التاريخ، والاخيرة تمتلك مواقع وثروات وموراد استراتيجية تؤدي دورا مهما في حياة العالم ككل، وهذا ما يجعل من العلاقات ما بين دول التاريخ الكوني ودول الاستمرار في التاريخ تاخذ منحى الحوار و التصادم تبعا للظروف السياسية والاقتصادية، وهذا التصور يمكن تحديده بالآتي:[١١]

الجانب السياسي: اذ يتم اعتماد اسلوب الحوار السياسي مع استخدام نوع من الضغوطات ذات التوجه الاقتصادي او المالي مع دول العالم التاريخي وتحديدا تلك التي تمتلك مصادر الطاقة وفي مقدمتها البترول والذي يشكل مادة ضرورية وحيوية لدول التاريخ الكوني، و تقع ضمن مناطق الشرق الاوسط بشكل

كبير، اذ استخدم ضدها اي ضغوطات سياسية بشكل مضاعف ممكن من شانه ان يؤدي الى نتائج وخيمة تنعكس سلبا على اقتصاد دول التاريخ الكوني.

الجانب الأمني: ويتم فيه تقديم الدعم والمعونة الانسانية والاقتصادية مع بعض المساعدات اللوجستية والعسكرية لتامين حماية تلك المناطق في دول الاستمرار التاريخي التي تتميز بمواقع استراتيجية لاسيما في افريقيا واواسط اسيا، وتشكل مواقع عسكرية واقتصادية مهمة لدول التاريخ الكوني، كما ان مساهمتها في تقديم المساعدة في خلق نوع من الاستقرار الامني والسياسي سيخفف عنها عبء الهجرة المستمرة اذ يشكل الصراع والحروب الاهلية وشحة الموارد الاقتصادية والمجاعة سببا لهجرة الكثيرين منها، وهذه الهجرة ستكون ثقلا وخطرا اقتصاديا عليها في المستقبل.

الجانب العسكري: وفيه يتم استخدام القوة بشتى انواعها لردع الحكومات في دول الاستمرار التاريخي التي تشكل خطرا حقيقيا على السلم والامن الدوليين او تهدد استقراره، وبالأخص تلك التي تمتلك اسلحة دمار شامل مما يتطلب التعامل معها بحزم وحذر شديدين، لان توجهاتها وقراراتها السياسية تفتقد للمنطق والخبرة.

ان تحديد (فوكوياما) لأبرز مناطق دول الاستمرار التاريخي وتشخيصه لها بكونها تعد بؤرة الخطر الحقيقي الذي سيواجهه العالم كله في المستقبل، كما سينعكس الخطر بشكل سلبي على دول التاريخ الكوني وتهدد استقرار مجتمعاتها وحرياته، وهذا ما دفعه الى ضرورة إعمام وقبول الديمقراطية الليبرالية في المجتمعات الاخرى وتحويلها الى منظومة كونية تضم كل البشرية وتخلصها من الصراعات والنزاعات ليس على مستوى المجتمعات غير الديمقراطية وحسب، وانما ايضا حتى على مستوى المجتمعات الديمقراطية ذاتها وتخلصها من كل تناقض قد يصيبها ويمنحها التجدد والحيوية المطلوبة لاستمرارها.

اذن هل يرى (فوكوياما) ان الديمقراطية الليبرالية هي البديل الافضل لاي شكل من اشكال الحكومات لتحقيق الاستقرار، وهل هذا البديل سينجح فكرا وتطبيقا في مجتمعات دول الاستمرار التاريخي ام ان هناك بديل اخر سيهدد وجوده، هذا ما سيتم مناقشته في المبحث القادم.

المبحث الثاني: الجمود الفكري والعقائدي خطر يهدد الديمقراطية الليبرالية

ان استمرار وجود الدولة الاستبدادية او الشمولية في دول العالم التاريخي هي سمة طبيعية تتميز بها اغلب انظمتها الحاكمة، اذ وصلت للحكم اما عن طريق الانقلابات العسكرية او الثورة او الوراثة كما الانظمة الملكية، ويوضح (فوكوياما) ان هناك عوامل عدة تقف وراء استمرار وجودها والتسبب في تراجع مجتمعاتها وبقائهم في فلك الاستمرار في التاريخ وليس التاريخ نفسه، وتنحصر هذه العوامل في اتجاهين هما:

الاتجاه الاول: مرتبط بشكل وطبيعة السلطة الحاكمة وتعد توجهاتها في الاستحواذ والتفرد بالسلطة، سببا رئيسا في عدم تحقيق التجانس السياسي داخليا سواء ما بين السلطة العليا والقوى أم النخب السياسية أم ما بين الحكام والمحكومين، كما ان سعيها الدائم في السيطرة الكاملة وبالقوة على "مقدرات الشعب وتوجهاته الفكرية عن طريق ترهيبه بشتى الوسائل يؤدي في النهاية الى تحول العلاقة بين الحكام ومحكومية الى علاقة السجان بسجينه مما يحول رغبة الانسان من سعيه للحصول على الحريه الى حاجته في الشعور بالامان وتصبح اولوية لديه"(١٢). وتزداد رغبة هذه الانظمة في المزيد من السيطرة على شعوبها فكريا وايديولوجيا كلما شعرت بوجود خطر يهدد وجودها، وهذا ما يدفعها مضاعفة عملية التضييق على حقوق وحريات الافراد، تحت ذرائع عدة منها دواعي المصلحة القومية او حماية سيادة الدولة، وتعد ازمة الشرعية من اكثر القضايا التي تثير قلق تلك الحكومات الاستبدادية، لاسيما حينما تطالبها الدول الغربية بضرورة اثبات حقها الشرعي في الحكم، ونتيجة لذلك تستخدم اسلوب التضييق على الحقوق والحريات وممارسة القمع الفكري والسياسي ضد شعوبها واجبارهم للخضوع لها وتقديم الطاعة لسلطانها، مما يكشف غطائها ويثبت مدى ضعفها داخليا اذ لاتمتلك اي رصيد لقبول ورضا شعوبها، وان حكمها قائم فقط على مدى قدرة اجهزتها الامنية في قمعهم وارهابهم.

الثاني: يرتبط بانعدام وجود مجتمع مدني واعي سياسيا ويدرك ماهية حاجاته ومتطلباته للنهوض بواقعه، اذ يشكل غياب عقيدة فكرية عقلانية واضحة لأي مجتمع سبب رئيس في خلق وجود هكذا انظمة سلطوية حاكمة، ويجد (فوكوياما) ان عملية ضعف وتراجع التعليم والثقافة والتدهور الاقتصادي وضعف الوعي السياسي امور مشتركة تسهم في عرقلة عملية الانتقال من النظام الاستبدادي الى الديمقراطي، واكد ان العمل على تنمية "منظومة القيم والثقافة الشعبية بشكل مستمر وتحديدا تلك التي تشبه القيم الديمقراطية مثل حرية التعبير والتجمع والاحتجاج وهي بالاصل تشكل قيم تعبير ذاتي في كل مجتمع وتعبر عن ديمقراطيتهم لا الديمقراطية الليبرالية وتولد شعور الاعتزاز بها"(١٣). والعمل على تغذية هذا الشعور باستمرار وتفاني سيدعم دوما تطوير هذا المنظومة، ويؤدي في النهاية الى خلق مجتمع مدني واع سياسيا ويمثل ثمرة جهد بشري متكاملة الابعاد، استطاعت من تطوير امكانيته الذاتيه والاحتكام الى المنطق العقلي للنهوض بواقعه وتحديدا على المستوى السياسي تمهيدا للانتقال الى الديمقراطية الليبرالية دون مساعدة او تاثير خارجي. ويقدم لنا (فوكوياما) امثلة كثيرة على قدرة بعض الشعوب في تحقيقها لهذا الامر، واستطاعت بجهودها الذاتية ووعيها السياسي و الوطني النهوض بواقعها، ومواجهة انظمتها الدكتاتورية والاطاحة بها والدخول الى عصر جديد تحت مظلة تبني وتطبيق الديمقراطية الليبرالية، مثل اليونان عام (١٩٧٤) واسبانيا عام (١٩٧٥) والارغواي عام (١٩٨٣) (١٤)، وغيرها من الدول الاخرى في اوروبا الشرقية وامريكا اللاتينية، التي رزحت طويلا تحت الحكم الاستبدادي، كما بيَّن ان ثقافة الشعوب تؤدي دورا مهما في تحديد مدى قدرتها على التطور سياسيا واستعداده الفكري لقبول واستيعاب

قيم ومبادئ الديمقراطية، بوصفها جزء من تكوينهم الفكري والثقافي وليس مجرد توجيهات عامة يتم تطبيقها كوسيلة للتطور والحصول على الرفاهية والرخاء الانساني كما المجتمعات الغربية.

و اشار ان تلك القدرة مرتبطة بأسس ثلاثة وهي:-

١- الهوية القومية: يؤكد (فوكوياما) ان قوة او ضعف الشعور بالهوية القومية لها دور كبير في ارساء الديمقراطية الليبرالية، ويجد كلما ارتفع الشعور بها لدى الفرد تشكل لديه دافعا نحو "السيطرة على حياته السياسية والمطالبة بمزيد من التمكين السياسي وهذا ما يجعله يحدد خياراته وفق التفكير العقلاني لتحقيق ذلك الهدف وهذا الشعور يتحول تدريجيا من الفرد الى المجتمع ككل مثل انتشار العدوى مما يوحد مطالب واهداف الجميع في اتجاه واحد"(١٥)، كما ان قوة الشعور هذه ستنتقل بشكل مباشر او غير مباشر الى اعلى هرم السلطة التي لن يمكنها التملص من تحقيق مطالب شعبها، اما لو كا ن العكس اي الشعور بالهوية القومية حالة ضعيفة ستكون النتائج معكوسة تماما، ويصبح الفرد والمجتمع معا عاجزين عن تحقيق اي هدف او طموح سياسي، ويمنح النظام السياسي القائم مساحة اكبر ليفرض عليه شكل وطبيعة الدستور والقوانين التي تحدد لهم حقوقهم وواجباتهم وفق رؤيته لا وفق طموحهم السياسي.

٢- المجتمع المدني: ان امتلاك القدرة على اقامة مجتمع مدني لا تكفي للنهوض بواقع الامم والشعوب، اذ يجب ان يكون هذا المجتمع المدني ذو ثقافة مدنية لا تقليدية او دينية، وبدون وجود ثقافة واعية وراسخة تمنح افراد المجتمع خيارات عدة لممارسة نشاطهم السياسي وترجمته على ارض الواقع، لاينطبق عليه تسمية المجتمع المدني لأنه مازال مكبلا بمعتقداته واعرافه الاجتماعية والدينية والذي ينعكس سلبا على استقرار الديمقراطية وتطبيقها سيكون مشوها، والثقافة المدنية مسالة حيوية لنجاح الديمقراطية خارج بيئتها اذ تعد "عامل مكمل لعملية تطبيق الديمقراطية وارساء مؤسساتها في اي نظام سياسي مما يفرض على الفرد والمجتمع معا الايمان بمبادئ وقيم الديمقراطية الليبرالية وفي مقدمتها العقلانية والعلمانية وليس تبنيها ظاهريا"(١٦). فان مسالة عقلنة وعلمنة الاعراف والتقاليد والموروث الفكري والثقافي امر يصب في صالح اي مجتمع يتبنى الديمقراطية، وتعود عليه في نهاية المطاف بتوسيع المجتمع المدني وقدرته على ادارة اموره الاجتماعية والسياسية، وتمكينه من المشاركه في العملية السياسية ويصبح هو اللاعب الفاعل والمؤثر عليها وليس التابع، و اوضح (فوكوياما) ان المجتمعات الغربية لم تصل الى ما هي عليه الآن الا بعد ان فصلت الدين عن الدولة، وتحررت من كل قيد ديني او موروث ثقافي قديم لتصل الى مستوى الاستقرار والرفاهية عبر اعتماد ادوات الحكم العقلاني والرشيد للديمقراطية الليبرالية.

٣- ترسيخ روح التسامح: ان مسالة نجاح او فشل الديمقراطية في أي نظام سياسي مقترن بشرطين هما المساواة والعدالة وتحقيقهما داخل المجتمع، ومسالة وجود نظام سياسي يعتمد الديمقراطية الليبرالية ويطبق

جميع الياتها ووظائفها السياسية لكنه يفتقد في نظامه الديمقراطي الى تحقيق كليهما، هذا الوضع يؤدي الى عرقلة عملية تطور الديمقراطية والانتقال بها الى مرحلة اعلى، وهو مرتبط بحالة المجتمع وطبيعة ميوله الفكرية والاجتماعية السائدة على المستوى القيمي للفرد، اذ كلما سادت روح التسامح والالفة بين افراد المجتمع بعيدا عن التمييز او الفوارق الطبقية، وعدها جزء لا يتجزأ من القيم والعادات الانسانية وليست مجرد شعور فردي، ادى ذلك الى "توسيع المساواة والعدالة في الحقوق والواجبات وتتحول الى حالة عامة تشمل الجميع دون استثناء، لان روح التسامح هي جزء اساسي من القيم الاجتماعية العامة وحالة طبيعية في عملية التفاعل الاجتماعي فيما بين افراد المجتمع"(١٧).

ان عملية الغاء حالة التمييز على اساس العرق او الجنس او اللون مسألة مهمة تصب في صالح المساواة والعدالة، والتي تنعكس بشكل ايجابي على مجمل العمليات التفاعلية المرافقة لتطبيق الديمقراطية، ومتى ما اصبحت واقعا طبيعيا يمارسه افراد المجتمع خلال علاقاتهم وتفاعلهم مع بعضهم البعض قبل اقراره وتنفيذه بحكم القانون، عندها تتحقق المساواة والعدالة بشكلها ومضمونها الشامل وتساهم في عملية الارتقاء الانساني، لضمان رفاهيته وسعادته الى جانب ضمان حقوقه وحرياته الاساسية، وتحدث (فوكوياما) عن تجربة الولايات المتحدة الامريكية بهذا الخصوص، واشار ان المجتمع الامريكي ونظامه السياسي لم يرتق الى هذا المستوى الا بعد تخليه عن التمييز العنصري الذي كان سائدا في المجتمع الامريكي. وشكل جزءا من تكوينه الفكري والثقافي لاسيما ما يتعلق بحقوق (الافرو- امريكي)، حيث استطاع الحراك الاجتماعي لناشطي حركة الحقوق المدنية والمتضامنين معهم من تحويل عملية المطالبة بحقوقهم السياسية التي اقرها اعلان الاستقلال الامريكي واقر بمعاملتهم على اساس المساوة والعدالة، حالة عامة واستطاعت من تغيير نظرة المجتمع الامريكي لهم وفرض واقع وجودهم وممارسة حقوقهم كجزء من التفكير والضمير الانساني لكل مواطن امريكي قبل اقرار الحكومة بمشروعية مطالبهم وتنفيذها لهم.

هذه الأسس استطاعت بعض الشعوب من فهمها وتطويرها وتوظيفها لصالحها، وقولبته ليتواءم مع بيئتها الفكرية والسياسية والثقافية، وتمكنت عبرها الخروج من حالة العتمة التي يهيمن عليها التسلط والاستبداد الى حالة النور التي يحكمها نظام ديمقراطي حر يؤمن بالمساواة والعدالة وصيانة الحقوق والحريات الانسانية، وذلك بعد تصديها ورفضها لكل اشكال الانظمة الاستبدادية، وهنا يأتي دور واهمية المجتمع المدني إذ وحده القادر على دفع هذه الانظمة على التنحي نهائيا، مما أهلها للانتقال الى مرحلة ما بعد التاريخ وما زالت مستمرة في عملية تحديث وتطوير امكانياتها الفكرية والعلمية والثقافية للوصول نحو مرحلة التاريخ الكوني لتقف على مشارف نهاية التاريخ الذي يمثل ذروة تطور الانسانية.

ويرى (فوكوياما) ان المصير النهائي للدول القوية الاستبدادية والسلطوية هو الزوال وعدم قدرتها على الاستمرار في الحكم، اما بفعل ولادة مجتمع مدني عقلاني ونشيط ولد من رحم المعاناة التي عاشها

في ظل هكذا نوع من الانظمة، او نتيجة لأنهياره لزيادة حدة الخلافات بين جماعات المصالح والقيادات السياسية التي تسيطر على نظام الحكم وصراعهما على المكاسب والنفوذ السياسي والاقتصادي مما يجعلها هشة واكثر ضعفا و يؤدي الى زوالها. وعلى الرغم من ذلك هناك مجتمعات في مرحلة الاستمرار في التاريخ ماتزال تخضع لأنظمة الحكم الاستبداية، وتعد منطقة الشرق الاوسط مثال حي على ذلك وهي من الدول الاسلامية " تمتلك نظام ايديولوجي منظم له منظومته الاخلاقية ونسقه الاجتماعي والسياسي الخاص به ويختلف عن اي من المجتمعات الاخرى لأمتلاكه ثقافة فكرية وعلمية هائلة الا انه يصنف ضمن الدول التي تقع خارج التاريخ الحديث"(١٨).

ان عدم قدرة مجتمعات تلك المنطقة على توظيف امكانياتها الهائلة لخلق مجتمع مدني واع سياسيا، فضلا عن افتقارها لأستخدام المنطق العقلي والرؤية الواقعية لتنمية وتطوير اوضاعها للأنتقال الى مستوى الدولة الصناعية الكبرى (دول التاريخ الكوني)، شكلت اهم اسباب بقائها تحت انظمة الحكم الاستبدادية والسلطوية وعدم القدرة على التخلص منها، كما ان الرغبة الشديدة للنفوذ والاستحواذ على السلطة والاستئثار بها من الامور التي تسيطر على عقلية حاكميه، ومن اجل الاحتفاظ بكل مكتسباتها ورغباتها تقف دوما ضد اي شكل من اشكال التحول الاجتماعي الديمقراطي وتقوض أي "تفكير عقلاني ومتنور يطالب بالحقوق والحريات الفردية وتحقيق العدالة الاجتماعية لان من شأن ذلك ان يعيد هيكلة نظمها السياسية الحاكمة لذا وصف فوكوياما الدول المنضوية في جامعة الدول العربية بالدكتاتوريات لأقلية مكروهة من قطاعات واسعة من شعوبها"(١٩).

ومنذ نهاية الحرب الباردة بدأت بعض الانظمة السياسية الحاكمة في منطقة الشرق الاوسط بأحداث نوع من التغيرات على توجهاتها السياسية تجاه شعوبها، بالتزامن مع حركة التغيير السياسية والاجتماعية والاقتصادية التي طالت العالم، وتفاعلت معها ايضا مجتمعات تلك المنطقة ونادت عن طريق حراكها الاجتماعي الصغير بضرورة احداث سلسلة من المتغيرات الجذرية، وهذا دليل على صحة رؤية (فوكوياما) ان المجتمع العالمي لما بعد انهيار الشيوعية سيقود نحو انهيار كل الانظمة الشمولية والاستبدادية، وسيكون البديل الافضل هو تبني الديمقراطية الليبرالية كونها الوحيدة التي تقود نحو التقدم و ارتقاء الانسانية. وهو ما تحقق للكثير من الدول التي اعتمدتها مثل دول أوروبا الشرقية وأمريكا اللاتينية وكوريا الجنوبية واليابان، نظاما سياسيا لها وشكلت سلسلة عمليات التحديث السياسي والاجتماعي والاقتصادي والعلمي والمعرفي الذي رافق تطبيق الديمقراطية نقلة نوعية لمكانة وتطور تلك الدول. لكن هذه الحال لم تسري على دول منطقة الشرق الاوسط وانما اخذت منحى مغاير ومتناقض مع فرضية اطروحة (فوكوياما) التي وضعتها تحت مجهر التشكيك والنقد الشديدين، لاسيما بعد احتفاظ بعض الدول بتوجهاتهم السياسية مع منح هامش من الحقوق والحريات لمجتمعها، فضلا عن تبني ادوات التحديث الديمقراطي على المستوى الاقتصادي من اجل دعم اقتصادها ومواكبته للتطوارت العالمية.

ويعزو (فوكوياما) السبب وراء عدم تبني الانظمة السلطوية التقليدية في الشرق الاوسط وتحديدا دول الخليج العربي للديمقراطية الليبرالية نظاما سياسيا لها هو الخوف من خسارة وجودها في اعلى هرم السلطة وحرمانها من التمتع بكل المكتسبات التي حازتها طوال مدة حكمها، فضلا عن سيطرة الرؤية التقليدية والتمسك بأفكار ومعتقدات عفا عليها الزمن و بعيدا عن العقلانية والحكم الرشيد، مما دفعها الى تكريس حالة عدم التجانس بين السلطة الحاكمة والمحكومين، على الرغم من ادعائها انها تتبنى الديمقراطية الليبرالية وتعنى بحقوق وحريات مجتمعاتها وفق ما تمليه الرؤية المشتركة للمجتمع الدولي، وهي في حقيقية الامر تدعي ذلك من اجل الحصول على القبول والرضا من الاوساط الدولية لأن الديمقراطية الليبرالية باتت تحظى بالشرعية العالمية، وحتى مسألة امتلاكها لكل مظاهر الحداثة في مجال التعليم والتكنولوجيا هي مظاهر سطحية واستهلاكية وليس من اجل تحقيق اي بناء معرفي. لذلك نجد ان عملية تطبيق الديمقراطية تعاني من انحراف وتشويه شديدين، لاسيما ما يتعلق بأدواتها القانونية والمؤسساتية، مما يؤدي الى مزيد من التراجع والذي يطال مجتمعاتها على مختلف الصعد، في الوقت الذي تبرر فيه الانظمة الحاكمة ان السبب الحقيقي لفشل الديمقراطية الليبرالية انها لا تواءم البيئة الاجتماعية والسياسية لها ولا تراعي الخصوصية الثقافية والدينية، كما ان مجتمعاتها ليست جاهزة فكريا للانتقال الى الديمقراطية.

وبهذا الشأن يوضح (فوكوياما) ان الخلل لايرتبط بالديمقراطية وتحديدا الأنموذج الامريكي وانما يتعلق بوجود "مشاكل هيكلية للعملية الديمقراطية وكثرة الفساد والمحسوبية التي تمارس في مجتمعات تلك الدول تحت مظلة الديمقراطية في حين هناك دول تبنتها وطبقتها بحذافيرها تمكنت في نهاية المطاف من القضاء على الحروب والدكتاتوريات وتحقيق التحديث والاستقرار المنشود"(٢٠).

اذن حالة الاخفاق التي تحدث من جراء تبني الديمقراطية لايرتبط بها وانما يتعلق بطريقة تطبيقها وكيفية توظيف سياستها للنهوض والتقدم كما المجتمعات الاخرى التي اتبعتها حديثا، واشار ايضا الى مسالة في غاية الاهمية وهي أن غالبية شعوب تلك الدول تعتنق الديانة الاسلامية عقيدة دينية راسخة وان "الاسلام يتميز بأن دعوته ذات بعد عالمي واستطاع في عدة مناطق من العالم الأسلامي الانتصار على الدعوة العالمية للديمقراطية الليبرالية لكنه لايملك جاذبية وقبول خارج منطقته ومن ثم لا يشكل خطرا او تحدي على الديمقراطية الليبرالية ولا يمكنه ان ياخذ مكانها التاريخي"(٢١).

لقد استطاعت بعض الدول الاسلامية ان تخلق لها أنموذجاً سياسياً فريداً من نوعه نقلت عبره مجتمعاتها الى النهوض والتطور العلمي والاقتصادي والمعرفي ابرزها ماليزيا واندونيسيا والامارات وايران وتمكنت من نقل مجتمعاتها الى خارج عالم الاستمرار التاريخي مقارنة بالمجتمعات الاسلامية الاخرى، والاخيرة لم تتمكن من خلق إنموذج مشابه له لاسيما انها تمتلك منظومة متكاملة من القيم

والمبادئ والافكار التي يمكن ان تستمد من عقيدتها الدينية وتمتلك الكثير من القدرات والطاقات الابداعية تساعدها في خلق إنموذج فكري وسياسي متميز إذا ما وظفت بطريقة صحيحة، الامر الذي سيؤهلها الى التطور والانتقال خارج عالم الاستمرار التاريخي الذي تقبع فيه منذ سنوات طويلة. كما انها لم تستثمر فرصة وجود إنموذج جاهز قابل للتطبيق وممكن ان يتلائم مع بيئتها الاجتماعية وخصوصيتها الثقافية، إذ قدم (فوكوياما) فكرة جديدة لتبني وتطبيق الديمقراطية خارج بيئتها الاصلية، وتسهم في حل اي تناقض او خلل ممكن ان يشكل عائقا خلال مرحلة تطبيقها من قبل المجتمعات الاخرى، واطلق عليها تسمية "الديمقراطية الناضجة وهي تقوم على رؤية عقلانية للواقع السياسي والاقتصادي لأي دولة تمكنها من استخدام النموذج الامريكي- الغربي للديمقراطية بشكل يتواءم مع واقعها الفكري والثقافي ويضمن لها بناء دولة ديمقراطية فاعلة وبهوية تعبر عن خصوصيتها"(٢٢).

ونجد ان اخفاقها في كلا الحالتين يعود لرغبتها الشديدة في تكريس نفوذها السياسي والحفاظ على وجودها في السلطة، والامر الذي دفعها الى رفض كل اشكال التحديث الاجتماعي داخل مجتمعاتها لخلق مجتمع مدني عقلاني، اذ سيؤدي ذلك الى تهديد وجودها السياسي والتاريخي والتاثير على مصالحها الفئوية، وكل هذه الاسباب هي نتاج لجمودها الفكري والعقائدي الذي تسيطر عليه رؤية تقليدية ضيقة في ممارسة الحكم وتنظيم علاقتها بشعوبها وترجمته على ارض الواقع بشكل مشوه، ويرى (فوكوياما) ان هذا الجمود الفكري والعقائدي هو الخطر الفعلي والتحدي الاكبر الذي ستواجهه الديمقراطية الليبرالية في القرن الواحد والعشرين، وهو سمة مشتركة تتميز بها الانظمة الحاكمة في ظل عالم الاستمرار التاريخي، وستشكل عائقا كبير على انتشار وتطبيق الديمقراطية الليبرالية ومنع ارتقاء مجتمعاتها للتطور قدما تمهيدا لوصولها الى ذرورة التطور الانساني الاخير.

الخاتمة:

ان الافكار التي قدمها (فوكوياما) في اطروحته، وعد الديمقراطية الليبرالية الصيغة النهائية التي ستتبناها كل المجتمعات على اختلاف تكوينها الفكري والديني والثقافي، وللوهلة الاولى قد تظهر للعيان انها اسلوب فكري لعولمة الديمقراطية الليبرالية وقيمها ومبادئها، وفرضها على المجتمعات البشرية الاخرى بغض النظر عن آليات نشرها وتعميمها، ولذلك افترض البعض انها تمثل آلية للترويج للخطاب الامريكي الجديد لما بعد الحرب الباردة، و لنموذجها الايديولوجي سعيا للهيمنة على العالم، وربما يصح ذلك إذ توجد العديد من المؤشرات فيها تؤكد الامر، مما جعلها تمثل امتداد للخطاب السياسي الامريكي الجديد منذ عام (١٩٩٠)، وعرض الاطروحة للكثير من النقد من قبل الاوساط السياسية والاكاديمية الغربية والعربية وحتى الامريكية. لكن لو اعدنا قراءة الاطروحة من منظور مختلف ومقارنتها مع الاحداث العالمية التي جرت بعد اعوام من صدورها، لاكتشفنا انها تمثل قراءة واقعية لدراسة وتحليل السلوك البشري للمجتمعات وبأسلوب المنطق العقلي – الديالكتيكي، للكشف عن طبيعة السلوك الانساني

والسياسي وكيفية ارتقاءه عبر حركة التاريخ وتطوره لمرحلة ما بعد الحداثة، وما ستكون عليه المجتمعات في نهاية هذه المرحلة، واهتمت الاطروحة بمجالات عدة شكلت عناصر اساسية في عملية التفاعل الداخلي والخارجي لأي مجتمع تؤثر في سلوكه كما يؤثر بها، عبر منظومة قيمه الفكرية والدينية والاخلاقية وثقافته الخاصة، ومنذ العقد الاول للالفية الثالثة نجد ان افكار الاطروحة ثبتت صحة بعضها على ارض الواقع، لاسيما ما يتعلق بدول الشرق الاوسط التي وجد انها ستظل قابعة في مرحلة عالم الاستمرار التاريخي.

وبينت ان التدهور الاقتصادي وضعف برامج التحديث والتنمية في مجال العلوم الطبيعية وتطوير التعليم، من ابرز الاسباب التي تجعلها كذلك، واستمرار هذا الحال سيؤدي الى استمرار حالة النزاع والصراع السياسي والذي سيكون المحرك الفعلي داخل انظمتها بدلا من الحراك الاجتماعي، مما يؤدي الى اتساع الهوة بين الدولة والمجتمع بشكل مستمر، ويقود اما الى انهيار الدولة او تشظي قراراتها وفي كلا الحالتين ستعم الفوضى السياسية ويختفي كل شكل من اشكال الاستقرار الامني، لذلك لاسبيل افضل من تبني الديمقراطية الليبرالية فهي اثبتت على مر التاريخ البشري انها تمتلك المقدرة لتحقيق الارتقاء للانسانية جمعاء، وعلى الرغم انها لم تنتشر عالميا كما نظر لها لكن على الاقل نجحت فكريا وقدمت نفسها بديل افضل من اي ايديولوجية اخرى.

المصادر والهوامش:

*فرانسس فوكوياما:عالم وفيلسوف امريكي الجنسية ياباني الاصل، اشتهر بكتابة الذي حمل عنوان اطروحة نهاية التاريخ والانسان الاخير عام (١٩٩٢)، يعمل كأستاذ جامعي في جامعة جورج هوبكنز، وعضو في مركز الديمقراطية والتنمية وسيادة الدولن لديه العديد من المؤلفات اهمها النظام السياسي والاضمحلال من الثورة الصناعية الى عولمة الديمقراطية للمزيد ينظر، مقال منشور على الانترنيت على الموقع الالكتروني www.wikipedia.org.

**هيغل: جورج فليهلم هيغل (١٧٧٠-١٨٣١) فيلسوف الماني وهو احد اهم فلاسفة عصره، واهم مؤسسي حركة الفلسفة المثالية الالمانية في اوائل القرن التاسع عشر،تميز فلسفته بتحليل الظواهر وفق وحدة العقل، والدياليكتك، ولذلك عد الوعي سابق في وجوده على المادة، لديه الكثير من المؤلفات اهمها اصول فلسفة الحق للمزيد ينظر فرانسوا شاتليه واخرون، معجم المؤلفات الفلسفية، ترجمة محمد عرب، المؤسسة الجامعية للنشر، بيروت، ط٢، ٢٠٠١، ص ١١٩٠.

١- محمد سيف حيدر، نظرية نهاية التاريخ وموقعها في اطار توجهات السياسية الامريكية في ظل النظام العالمي الجديد، مركز الامارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية، ٢٠٠٧، ص ٤٣- ٤٨.

٢- جورج سباين، تطور الفكر السياسي، ترجمة علي ابراهيم، دار المعارف للنشر، ط٢، القاهرة، ١٩٧١، ص ٨٣٥.

3- Francis Fukuyama,The End OF History And The Last Man,Los Angeles Times Book,1992,p21.

4- Ibid,23-28.

٥- محمد سيف حيدر، نظرية نهاية التاريخ، مصدر سبق ذكره، ص ٥٠-٥٣.

٦- محمد النشطاوي، العلاقات الدولية مقترب في دراسة النظريات، المطبعة الوطنية، دمشق، بلا طبعة، ٢٠٠٢، ص ٣١-٣٣.

٧- المصدر السابق، ص ٣٤-٣٥.

8- op-cit,p33.

٩- فرانسيس فوكوياما، نهاية التاريخ وخاتم البشر، ترجمة حسين احمد امين، مركز الاهرام للترجمة، القاهرة، الطبعة الاولى، ١٩٩٣، ص ٥٤-٥٥.

١٠- المصدر السابق، ص٥٦.

11- op-cit,p40-45.

١٢- محمد السعدي، اطروحات لفهم العالم الجديد، نهاية العالم، صدام الحضارات، الفوضى العالمية الجديدة، ط١، دار السلام، الرباط، ٢٠٠١، ص ٢٨-٣٠.

13- op-cit,p48.

١٤- محمد السعدي، اطروحات لفهمالعالم الجديد، مصدر سبق ذكره، ص٣٤-٣٦.

١٥- امين حافظ السعدني، ازمة الايديولوجيات السياسية، الهيئة العامة لقصور الثقافة، ط١، القاهرة، ٢٠١٤، ص٨٢- ٨٥.

16- op-cit,p59-60

17- Ibid,p88-90.

١٨- فرانسيس فوكوياما، نهاية التاريخ وخاتم البشر، ترجمة حسين احمد امين، مصدر سبق ذكره، ص ٧٧- ٧٨.

19- op-cit,p102-105.

٢٠- فرانسيس فوكوياما، نهاية التاريخ والانسان الاخير، ترجمة فؤاد شاهي وآخرون، ط١، دار الانماء القومي، بيروت، ١٩٩٣، ص ٣٥-٣٦.

٢١- المصدر نفسه، ص ٣٧-٤٠ .

٢٢- المصدر نفسه، ص ٤٢-٤٤.